

النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ..... خاصة بالاعضاء

العدد الرابع عشر | السنة السادسة والعشرون | يوليو (النصف الثاني) ١٩٩٠

رأينـــا

بسم الله الرحمن الرحيم

امريكـــا
وسيـــاسة السلاح قبل السلام

يشكل موقف منظمة التحرير الفلسطينيه، الرافض للأنصياع لشروط امريكا من اجل العوده الى حوار الطرشان ، حالـة مـن الفعل الذي يفرض على الولايات المتحده البحث عن رد الفعل المناسب . ولم تكن مباحثات دنيس روس رئيس هيئة التخطيط في وزارة الخارجية الامريكية، في الشهر الماضي مع اسامه الباز مستشار الرئيس مبارك حول البحث عن صيغة للعوده الى مؤتمر جنيف سوى محاولة تستهدف استبعاد مشاركة المنظمه في اعمال المؤتمر ، استنادا الى الاتفاق الامريكي الاسرائيلي عام ١٩٧٥.

وحيث انه ليس من السهل دعوة مصر وسوريا والاردن الى مؤتمر دولي للسلام في جنيف مع تجاوز فاضح لمنظمة التحرير الفلسطينية ، خاصه وان مشروع السلام الفلسطيني الذي على اساسه بدأ الحوار الفلسطيني الامريكي ثم اقراره من قبل مؤتمر القمه العربي والجامعه العربيـة، فـقد تمخض الفعل الامبريـالي الامريـكي عـن رد فعل جديد يتمثل في محاولة للقفز عن منظمة التحرير وذلك باستبدال المؤتمر الدولي للسلام بالمؤتمر الدولي للسلاح .

لم تكن الضجه التي اثارتها امريكا وبريطانيا حول الاسلحه المتطوره في العراق، ومحاولة العراق امتلاك ناصية التكنولوجيا النوويه سوى مقدمه لما كانت كواليس البنتاجون والخارجيه الامريكيه تمهد له. ومن هنا جاءت دعوة الرئيس مبارك لنزع اسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الاوسط في نيسان الماضي واستجابة العراق لها شريطة ضم مسألة السلاح النووي للسلاح الكيماوي . لقد اصبح الخوف الامريكي من اندلاع حرب غير مسيطر عليها في المنطقة واضحا. فالصواريخ، والاسلحه الكيماوية المتوفرة في البلدان العربية خاصة العراق وسوريا لا يمكن تجاهل تاثيرها النووي على الكيان الصهيوني. واذا كان العدو الصهيوني يتفوق بشكل واضح في امتلاكه لاسلحة دمار شامل تفوق تلك التي تملكها الدول العربية، الا انه من الناحيه النفسيه والديمغرافية لا يستطيع تحمل اصابات مثل تلك التي تستطيعها البلاد العربيه. كما ان امريكا و الكيان الصهيوني بحاجه الى اطول مدة من الاستقرار وابتعاد شبح الحرب لتمكين الكيان الصهيوني من استيعاب اكبر عدد ممكن من اليهود المهجرين من الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقيه.

لقد كان موقف العراق الحازم والحاسم حول استعداده للرد بقسوه على اي عدوان صهيوني على العراق او على اي دولة عربية، يمثل الاعلان عن تحقيق حالة التوازن الاستراتيجي التي تقوم على اساس التدمير المؤكد المتبادل. وما محاولة الكيان الصهيوني مدعوما بكل طاقات الولايات المتحده لتطوير صاروخ السهم المضاد للصواريخ القصيرة الا محاولة لتحقيق التفوق الاستراتيجي الذي يجعل الكيان الصهيوني في موقع الرادع الذي يرتدي درع الحماية الذاتيه.

البقية ص٢٣

الإضافات والتعديلات في النظام الأساسي كما اقرها المؤتمر العام الخامس لحركتنا

اللجنة المركزية

القسم الثالث

يشكل موضوع صلاحيات اللجنة المركزية الجزء الأخير من أبواب النظام التي تتناول اللجنة المركزية والاطر المركزية عموما، ولم يقع في هذا الجزء الكثير من التغيير الا انه وقع بعض التغيير الذي يقتضي التوقف والتمعن فيه. وقد جاء تحت عنوان صلاحيات اللجنة المركزيه في النظام السابق ما يلي:

"صلاحياتها:

المادة ٥٨: تمارس اللجنه المركزيه صلاحياتها باعتبارها الاداة التنفيذيه للمؤتمر العام وهذه الصلاحيات هي:

ا - تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس الثوري والخطط السياسية والتنظيمية والعسكرية التي يضعانها.

ب - الاطلاع على المخالفات المتعلقه بالانضباط وتطبيق النظام الاساسي واتخاذ الاجراءات اللازمه.

حـ - قيادة العمل اليومي وتوجيه سياسة الحركه الداخلية والخارجية والسياسية والعسكرية وممارسة المسؤوليات القيادية في مختلف المجالات.

د - قيادة الحركه ومراقبة عملها ومحاسبة القيادات والكوادر ومتابعة تنفيذ البرامج المتعلقه بها.

هـ - تمثيل الحركة في كل المجالات العربية والدوليه الشعبيه منها والرسمية.

و - السهر على تحقيق التماسك داخل الحركه وعلى تطبيق النظام الاساسي والالتزام بالبرنامج السياسي المقر من المؤتمر العام للحركة.

ز - الدعوه لاجتماع المؤتمر العام للحركه واعداد جدول اعماله وتقديم تقارير خطية وافيه له عن كل النشاطات.

ح - الاشراف على اصدار البيانات والنشرات والدراسات المركزيه التي تصدر باسم الحركه.

ط - تشكيل محكمة امن الحركة ووضع لوائحها الداخليه واقرارها والمصادقه على احكامها ويكون التصديق باغلبية الثلثين اذا صدر الحكم بالاعدام.

ي - تعيين اعضاء المجلس العسكري واعضاء الاجهزة المركزيه والادارية باغلبية الثلثين واعادة التصويت على عضويتهم مره كل سنه.

الماده (٥٩) .....

الماده (٦٠): تضع اللجنه المركزيه لائحة داخليه خاصه لتنظيم اعمالها.

"ويلاحظ انه تم استثناء الماده (٥٩) التي وردت في النظام السابق بعد الصلاحيات مباشرة حيث تم بحثها بعد المواد الخاصه بالتشكيل للموائمه بين موقعها في النظامين السابق والحالي.

اما بالنسبة للمادة (٥٨) فقد جاءت المادة (٧١) في النظام الحالي لتقابلها وتتناول موضوع الصلاحيات وقد بقي مدخل الماده على ما كان عليه.

اما البند (ا) من الماده (٧١) فقد انطوى على بعض الاضافات، حيث اضيفت في جزءه الاول كلمة (والمالية) واصبح نص هذا الجزء

"ا- تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس الثوري والخطط السياسيه والتنظيمية والعسكريه والماليه التي يضعانها ..."

وبذلك ادخلت هذه الكلمة صراحة " صلاحية وواجب بحث الامور المالية في اللجنة المركزية من خلال تنفيذ الخطه الماليه بكل جوانبها من الايرادات والايداعات والاستثمار والصرف والموازنات والرقابه.

وان اضافة هذا الامر في نص النظام تنطلق من دلائل التجربه السابقه وحاجات الحركه والمصلحه العامه بضرورة ان تخضع جوانب الخطه الماليه الشامله لصلاحيات اللجنة المركزية مجتمعة وكذلك تنطلق من رغبة المؤتمر والنظام وحرصهما على تاكيد هذا الدور للجنة المركزية.

وياتي الجزء الثاني من نص هذا البند الجديد (ا) كجزء اضيف كليا على ماكان في هذا البند من النظام السابق باقتطاعه مع التعديل من البند السابق (و) وقد جاء نصه:

"وكذلك تنفيذ البرنامج السياسي المقر من المؤتمر العام"

اذن هناك البرنامج السياسي وهو غير الخطة السياسية التي ذكرت في الجزء الاول من البند، والمعني البرنامج السياسي الذي يتم اقراره مباشرة من المؤتمر العام حيث ان الخطة السياسية التي تنبثق عنه قد توضع من خلال اطر اخرى، المهم ان هذه الاضافة تعني:

اولا: التاكيد على ضرورة التقيد بالبرنامج السياسي وهو المعنى الوارد في البند (و) من الماده (٥٨) من النظام السابق، الامر الذي لم تعبر عنه التجربة بين المؤتمرين الرابع والخامس اذ وضع البرنامج الصادر عن المؤتمر الرابع موضع النقاش والاخذ والرد انطلاقا من الاختلاف حول الصيغة التي اقرت والمتعلقة باحد بنود هذا البرنامج.

ثانيا: "وكذلك من نفس المعنى في البند (و) من النظام السابق التاكيد على ضرورة عدم الخروج عن هذا البرنامج سواءا فيما يتم وضعه من خطط سياسية لتنفيذه او فيما يتم اتخاذه من قرارات سياسية وخطوات للتعامل مع الوقائع وحتى المستجدات او فيما يتم اعلانه من تصريحات وبيانات وكتابات حركية.

ثالثا: التاكيد على ضرورة تحويل هذا البرنامج الى تطبيق يومي بنصه وروحه وعدم الاكتفاء بالتقيد السلبي به او حتى عدم الخروج عليه. فلابد من خلال واجب التنفيذ ان يتحول هذا البرنامج الى النطاق الايجابي للفعل وهو العمل لتطبيقه وتحقيق ما يجب تحققه في واقع الامر.

وعليه يفترض ان ياتي البرنامج السياسي وهو يحمل خاصية امكانية التطبيق وخاصية الاخلاص للأهداف العامه للحركه والسير على طريقها في آن واحد، وبالتاكيد فان هذه المهمه هي مهمة دقيقة للمؤتمر العام يجب ان يحافظ على توازنها الصحيح لكي لا يتم تجاوز البرنامج السياسي في التطبيق او التقوقع في اسار قيوده وعدم القدرة على الانطلاق به.

وفي كل الاحوال يبقى المؤتمر سيد نفسه، ويبقى من واجب الاطر الاخرى في حال الخلل او النقص الذي لا يمكن معالجته ضمن التقيد بالنظام ان تقوم بالالتجاء الى المؤتمر الاستثنائي عندما لا تجد مندوحه عن ذلك. وقد سهل الامر نظامنا الجديد عن طريق صيغة المجلس العام الذي يتمتع بصلاحيات المؤتمر الاستثنائي او الطارىء.

ونأتي للبند (ب) من المادة (٧١) الذي حافظ على نصه كما كان واردا في البند (ب) من المادة (٥٨) في النظام السابق.

اما البند (ج) فقد اضيفت عليه كلمة واحده هي كلمة (والماليه) لتحمل نفس الدلالات لاضافة ذات الكلمة في البند (ا) ولكنها جاءت هنا في نطاق قيادة العمل اليومي وتوجيه سياسة الحركه، وما تبقى لا يعتد به واصبح نص البند بذلك:

"ح- قيادة العمل اليومي وتوجيه سياسات الحركه الداخليه والخارجية والسياسية والعسكرية والمالية وممارسة مسؤوليات القيادة في مختلف المجالات."

ويتضمن البند (د) الجديد دمج البندين من القديمين (د) و (هـ) مع تعديل صياغي واختصار ضرورين وقد اصبح نص هذا البند:

"د- قيادة الحركه في كل المجالات الفلسطينية والعربية والدولية الشعبية منها والرسمية".

ويأتي بعد البند (د) في النظام الحالي البند (هـ)

←

هو نظير البند (و) في النظام السابق بعد حذف جزئه الاخير وقد جاء الجزء الاول بنصه تماما ليصبح هو البند (هـ) الجديد ونصه:

"هـ- السهر على تحقيق التماسك داخل الحركة وعلى تطبيق النظام الاساسي".

وقد جاء هنا البند (و) ليحافظ على نص البند (ز) السابق ويقول:

"و- الدعوه لاجتماع المؤتمر العام للحركه واعداد جدول اعماله وتقديم تقارير خطيه وافيه له عن كل النشاطات".

ومن المعروف ان المعني بالمؤتمر العام هنا المؤتمر في دورة انعقاده العادية حيث يمكن دعوة المؤتمر العام في دورة استثنائية بطلب من ثلث اعضاءه او نصف اعضاء المجلس الثوري اضافه الى امكانية دعوته بطلب من اللجنة المركزيه.

وحتى في الدورة العادية فان المجلس الثوري يستطيع ان يلزم اللجنة المركزيه بتوجيه الدعوه اذا تخلفت عن ذلك بعد حلول موعد هذه الدوره.

وبقي البندان التاليان (ز) و (ح) على نصهما القديم تحت البندين "ح،ط" بدون اي تعديل:

اما البند (ط) فقد انطوى على عدة متغيرات وهي:

اولا: تم الفصل بين اعضاء المجلس العسكري واعضاء الأجهزه المركزية حيث قسم تناولهما في بندين كل منهما منفصل عن الاخر في النظام الجديد. وقد اختص البند (ط) الجديد فيما يتعلق باعضاء المجلس العسكري فقط.

ثانيا: اضاف البند الجديد (ط) عبارة "المصادقة على" قبل كلمة "تعيين"، واضاف عبارة "الذين يتم تنسيبهم من القائد العام" بعد عبارة "اعضاء المجلس العسكري" وبهذه الاضافة فقد اعطى النظام الحق للقائد العام ان ينسب هو اعضاء المجلس العسكري للجنة المركزية التي تقوم بالمصادقة على تعيينهم باغلبية الثلثين.

وهذا يعني ان للقائد العام حق تقديم الاسماء وللجنة المركزية حق رد هذه الاسماء او بعضها او اي منها اذا لم يحصل على موافقة ثلثي أعضائها بالتصويت، اما من يحصل على الثلثين فيكون قد حصل على مصادقة اللجنة المركزية على تعيينه.

وعليه فقد اصبح نص هذا البند هو:

"ط- المصادقه على تعيين اعضاء المجلس العسكري الذين يتم تنسيبهم من القائد العام باغلبية الثلثين واعادة التصويت على عضويتهم مرة كل سنة"

وجدير بالذكر ان العباره الاخيره والتي تقول "واعادة التصويت على عضويتهم مرة كل سنه" هي عباره مكرره عن البند (ي) من النظام السابق الا ان الجديد في الأمر انه بينما اعطى النظام حق التنسيب للقائد العام فانه جعل حق اعادة النظر عن طريق اعادة التصويت على عضويتهم مره كل سنة من قبل اللجنة المركزية وهو التصويت نفسه الذي يقتضي اغلبية الثلثين.

والحكمة في ذلك ان الأمر يتعلق بعضوية اعضاء المجلس العسكري وهو موقع ارتأى النظام انه يحتاج الى درجة من الحصانه في الاتجاهين: اتجاه احرازه واتجاه فقدانه.

ويعزز ذلك أن عضوية جزء هام من أعضاء المجلس الثوري تترتب على عضويتهم للمجلس العسكري، وعضوية المجلس الثوري بحد ذاتها تقتضي درجه من درجات الحصانة.

ان من شان هذا النص تحقيق الحصانه للأخوه العسكريين بحيث ان عضو المجلس العسكري منهم يحتاج الى موافقة اغلبية ثلثي اعضاء اللجنة المركزية لكي يفقد عضويته وهو امر لا يمكن ان يتحقق الا في حالة الاستحقاق.

ويعبر النظام بهذا النص عن اهتمامه بتامين تلك الحصانة لهؤلاء الاخوة خصوصا وان عضويتهم في

المجلس الثوري تتطلب منهم المشاركة في ابداء الرأي واتخاذ المواقف وفقا لمصلحة الحركة العامة وهو امر بطبيعته يقتضي الحماية والحصانة لكي يتخذ العضو موقفه او يعبر عن رايه وهو يشعر بهذه الحماية من قبل النظام.

وياتي البند (ي) الذي اصبح به التسلسل صحيحا - ليتناول امر اعضاء الهيئات القيادية للاجهزة المركزيه. وقد وردت هنا التغييرات التالية:

اولا: استخدمت كلمة "المصادقة على تعيين"، بدلا من كلمة "تعيين" السابقه.

ثانيا: استخدمت عبارة "اعضاء الهيئات القيادية للاجهزة المركزية والادارية" بدلا من عبارة "اعضاء الاجهزة المركزية والادارية" وهو تدقيق صياغي صحيح.

ثالثا: اضيفت عبارة "والمكاتب الحركية المركزية" والمعني بها المكاتب الحركية المركزية للمنظمات الشعبية.

رابعا: اضيفت عبارة "الذين يتم تنسيبهم من مفوضيها"، وهي على غرار تنسيب القائد العام لأعضاء المجلس العسكري في البند السابق وقد جاء نص البند (ي) بمجمله كالتالي:

"ي- المصادقه على تعيين اعضاء الهيئات القياديه للاجهزة المركزية والادارية والمكاتب الحركية المركزية الذين يتم تنسيبهم من مفوضيها باغلبية الثلثين واعادة التصويت على عضويتهم مرة كل سنة".

اضاف النظام الحالي بعد البند "ي" بندين جديدين كليا وهما:

"ك- تعيين الكفاءات من الاعضاء والمراقبين التي حددها النظام في المجلس الثوري باغلبية الثلثين.

ل. تسمية أعضاء حركة فتح في المجلس الوطني الفلسطيني" ويخص البند (ك) الكفاءات من اعضاء المجلس وعددهم خمسة عشر، والمراقبين ولهم نفس العدد أيضا علما ان اقرار عضوية المراقبين تتم بموافقة المجلس الثوري.

اما البند الاخير من بنود المادة (٧١) وهو البند (ل) فهو يتناول موضوع جديد وهو موضوع ذو طبيعة اجرائية وقد كان من الطبيعي ان يتم في اللجنة المركزية وان يكون في دائرة صلاحياتها.

وجاءت المادة (٧٢) نظيرا للمادة (٦٠) من النظام السابق وقد انطوت الماده الجديده على اضافة احترازيه حيث اصبح نصها:

"المادة (٧٢): تضع اللجنة المركزية لائحة داخلية خاصة لتنظيم اعمالها وذلك خلال مدة لاتتجاوز ثلاثة شهور"

اذن بقيت المادة على حالها باستثناء اضافة العبارة الاخيرة وهي "وذلك خلال مدة لاتتجاوز ثلاثة شهور" والحكمة في ذلك هدفها حث اللجنة المركزية على القيام بانجاز لائحة تؤدي الى انتظام اجتماعات اللجنة المركزية والى حسن مجريات هذه الاجتماعات، وهو أمر اراد النظام الجديد ان يؤكد عليه تأكيدا خاصا ذا دلالة واضحة ومحددة.

واخيرا جاءت المادة (٧٣) وهي المادة الاخيره في هذا الباب من النظام، وتعتبر مادة مستجدة وموضوعها مثل البند (ل) من المادة (٧١) هو موضوع ذو طبيعة اجرائية الا ان النظام تعمد التاكيد عليه وقصد عدم الركون به الى ظروف وارادة اللجنة المركزية لأنه يشكل نقطة البدء والانطلاق، وقد ورد في هذه المادة.

"المادة ٧٣: توزع اللجنة المركزية العمل على اعضائها وفق التخصصات المحددة في اللائحه الداخلية والتي تشمل كافة المهمات والنشاطات وذلك في اول اجتماع لها بعد المؤتمر العام"

ويلاحظ ان تحديد التخصصات قد ترك للائحة الداخليه والمعني هنا اللائحة الداخلية للجنة المركزية، وان النص قد اوجب ان تشتمل هذه التخصصات كافة المهمات والنشاطات. وان يتم توزيع العمل في اول اجتماع للجنة المركزية بعد المؤتمر العام.

وكل ذلك ينم عن رغبة المؤتمر العام في حض اللجنة المركزية على القيام بدورها وممارسة صلاحياتها وانتظام أعمالها لأن في ذلك يكمن نهوض الحركة وبقاءها وتطورها.

الدعم كل الدعم للإنتفاضة

الإنتفاضة والوحدة الوطنية

لاشك ان الانتفاضه الفلسطينية الحاليه ، التي تفجرت في السابع من كانون اول -ديسمبر ١٩٨٧ ، بحادث الباص المعروف بغزه ، هي من اطول الانتفاضات التي عرفها الشعب الفلسطيني في تاريخه الحديث المقاوم للاستيطان الصهيوني منذ مطلع القرن العشرين حتى يومنا هذا ، ويكمن سد نجاحها وعنصر قوتها، بشموليتها الديمغرافيه التي تمثلت بالتحام الجماهير الفلسطينية ، وتمسكها بموقفها النضالي، بصرف النظر عن طبيعة الفئه الاجتماعيه التي ينتمي اليها هذا المواطن او ذاك . ويعزز ذلك انصهار جميع الفئات الاجتماعيه في الصف الوطني الى جانب التلاحم بين جميع الاتجاهات السياسية، وبذلك تم الاطار الجماهيري الذي يشكل وقود هذه الثورة. وبذلك تأكدت الشموليه الديمغرافيه وبرزت واضحه للعيان من خلال الاداء النضالي اليومي، الى جانب الشموليه الجغرافيه ، التي تحققت بتفاعل الشارع الفلسطيني في كل مخيم وقرية ومدينه. حتى عمت الانتفاضه كل انحاء الاراضي الفلسطينية المحتله عام ٦٧، وتآزرت معها بقية المناطق الفلسطينية المحتله من قبل، وطابع الشموليه هذا الجغرافي والديمغرافي هو سر نجاح واستمرار الانتفاضه المباركه ، وهو بالتالي تجسيدا للوحده الوطنيه ، التي احوج ما نكون اليها في هذه الفتره العصيبه بالذات ، والتي تشتد بها الهجمه الصهيونيه الشرسه على ثورتنا ، وتفتيت انتفاضتها.

لقد فرضت الانتفاضه ارقى درجه من الوحده الائتلافيه على الحركه الوطنيه في الاراضي الفلسطينيه المحتله ، عبر استنفارها للطبقات والفئات الاجتماعيه الرئيسية للدفاع عن مصالحها وانتزاع حقوقها الوطنيه حيث يشكل دحر الاحتلال والاستقلال هدفيها الرئيسيين.

وتستند استمرار الوحده الوطنيه في اطار مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ن وعبر اطر القياده الوطنيه الموحده. الى حقيقة وحدة مصالح الطبقات والفئات الاجتماعيه الرئيسية للشعب الفلسطيني ، ولعل ابرز المؤشرات في الانتفاضه ، المحافظه على الوحده الوطنيه الفلسطينية، في اطار منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى ارضية قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعه عشر، التي عقدت في الجزائر، وشكلت بمجموعها رؤية متكامله لاسس وملامح التسوية السياسية للصراع العربي الصهيوني، وهي رؤية تستند الى فهم اكثر شموليه ودقه لموازين القوى المحليه والاقليمية والعالميه كما تستند الى الشرعيه الدوليه.

تواصل الانتفاضه عبر قيادتها الوطنيه الموحده، واطرها المختلفه . تنظيم الاشكال النضاليه ضد الاحتلال ومؤسساته وقوانينه، علاوه على تمسكها الحازم بالهدف المركزي الذي حددته لنفسها منذ انطلاقتها ، المتمثل بطرد الاحتلال وكسب الاستقلال.

وقد عمقت الانتفاضه الوعي بان انتزاع المزيد من المكاسب والانتصارات لا بد ان يقترن بمواصلة وتعميق النضال الجماهيري المنظم ، والحفاظ على الوحده الوطنيه المستنده الى وحدة الهدف والمصير، وبات الوعي العام بحكم التجربه الغنيه ودروس المعارك المتصله مع سلطات الاحتلال، يتلمس بدقه تامه بان لاخيار سوى مواصلة الانتفاضه وشحذ ادواتها التنظيمية، المتجسده باللجان الشعبيه المختصه ، والفرق الضاربه والمجالس القطاعيه الموحدة، والاطر اللوائيه والمناطقيه في اطار تكريس الانتفاضه كحرب استقلال وطني ينخرط فيها كل الشعب.

ولعل التجربه التي راكمتها الطبقات والفئات الاجتماعيه الرئيسية في مجابهة الاحتلال كانت العامل المحرك في سرعة استجابة الانتفاضه لضرورة توفير شروط استمرارها والتكيف السريع مع موجات وتنويعات اشكال القمع والتنكيل الصهيوني وابقاء نفسها في حالة دائمة من الهجوم والتحفز.

ولاشك ان هذه التجربه هي التي وفرت اسباب هذا التصميم النموذجي على الاسمرار حتى الامساك بالهدف المركزي في الاستقلال.

وقد اظهرت الاحداث ضرورة انتقال القياده الوطنيه الموحده في دورها التنسيقي والتنظيمي -الاداري. الى مستوى ممارسة السلطه الوطنيه . باعتبارها تمثل النقيض للاحتلال وسلطته . وتولى مهام التشريع والتخطيط وتنظيم المجتمع على مستوياته المختلفه بكل ما يتطلبه كل مستوى من اعداد وتحضير لجان اقتصادية - تخطيطيه لجان تعليمية تخطيطيه - لجان قضائيه ...الخ.

ولاشك ان حماية وتوسيع وترسيخ المكتسبات على هذا الصعيد . تتطلب عملا جادا ومبرمجا من قبل اطراف الحركه الوطنيه الفلسطينية، لترسيخ ودعم الوحده الوطنيه وتوسيع نطاق العمل الجماهيري المنظم، والحرص على ديمقراطية الاطر النقابيه ، والنسائيه والشعبيه المختلفه، واعطاء المجالس القطاعيه العليا الموحده لدورها الكامل وبناء القيادات الموحده في المناطق وتحويلها الى سلطات حقيقية.

لقد اختبرت الحركه الوطنيه والجماهيرية الفلسطينية طاقاتها وقدراتها الذاتيه في مواجهة عدوها، وراكمت خبرات غنيه بما في ذلك ادراكها لمواقع ضعفها ولاشكال المواجهة الجماهيريه، الاكثر نجاعة واساليب العمل الاكثر فعاليه ، وهي تدرك بان لا مجال للتراجع او المراوغه، لان ذلك يعرضها لفقدان ما حققته من مكاسب ن ولكون النفس الهجومي هو السبيل لتشديد العزله على الاحتلال وزيادة حالة الارتباك التي تعيشها مؤسساته الحاكمه السياسيه والعسكريه.

ولاشك ان تحقيق الاهداف المباشره للانتفاضه، باعتبارها خطوات على طريق التحرير، واقامة الدوله الفلسطينية المستقله، يتطلب ولاشك احداث تغير جدي وملموس في ميزان القوى بينها وبين سلطات الاحتلال، واذا ما استعدنا مكونات كل من الطرفين على حدا، فاننا نجد ان تكتيكات الانتفاضه كانت تسعى بجديه للتوصل الى مثل هذه النتيجة، فلقد سعت للتاكيد على جوانب القوه الفلسطينيه المتمثله بالوحده الوطنية والتماسك الداخلي، والالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية ، كممثل شرعي ووحيد، والالتزام بالثوابت الوطنيه والاستعداد اللامحدود للتضحيه والاصرار على استمرار الانتفاضه.

بيد ان الانتفاضه التي تواصلت واستمرت تحتاج الى مزيد من الاستمرار في الحركه العربيه لدعمها واسنادها والمساله لا تتوقف عن قرارات الدعم المادي او السياسي كما حدث في قمة الانتفاضه، ولكنها بحاجه الى تحريك الواقع العربي والاسلامي . للضغط على الولايات المتحده الامريكيه عبر مصالحها المترامية في منطقة الشرق الاوسط. من اجل تطوير موقفها الجديد من حقوق الشعب الفلسطيني، الذي تمثلت بداياته بالموافقه الامريكيه على الحوار الامريكي مع منظمة التحرير الفلسطينيه.

واما على الصعيد العالمي فلا بد من حركة دوليه اشمل، لدعم الانتفاضه ورفع القمع عن الشعب الفلسطيني يجب وضع برنامج لارسال وفود مختلفه للاطلاع على واقع الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، ونشر تقارير هذه الوفود على اوسع نطاق.

فان اوروبا الغربية تحتاج منا الى حملة مركزه ومبرمجه، لتحريك الفعاليات الاوروبيه المختلفه، على نحو شامل ضد الاحتلال الصهيوني للضفه والقطاع. ان خسارة العدو لمواقعه السياسية والدبلوماسيه في اوروبا وامريكا هي مهمتنا في الثوره الفلسطينيه. وعلينا تشكيل الدوائر الخاصه بهذه المهمه، لفرض العزله والتراجع على عدونا الصهيوني.

ولا شك ان تشكيل لجان التضامن على المستوى، العربي والاسلامي والاوروبي والعالمي، عموما هو مهمتنا الراهنه ، فهذه اللجان لعبت دورا حاسما في انتصار الجزائر وفيتنام من بعدها.

ان الانتفاضه مستمره بقواها الذاتيه الخلاقه ولكن علينا ان نسرع في عملية التأييد العالمي لقضيتنا وانتفاضتنا وثورتنا، فهذا يوفر دماء ابنائنا ويقرب ساعة النصر ويسرع في اجبار الاحتلال على الجلاء عن اراضي دولة فلسطين، فحرب الاستقلال بحاجه الى تعبئة كل الطاقات لتقريب يوم النصر.

وانها لثورة حتى النصر

ألف يوم على طريق النصر

يصادف الثالث من ايلول القادم مرور الف يوم على اندلاع الانتفاضة المباركة ٠ ويشكل العبور في الالف الثاني محطة لا بد ان تكون حدثا تاريخيا هاما في مسار الانتفاضة العظيمة ٠ فالصمود البطولي والتضحيات الجسام التي قدمها شعبنا البطل داخل الارض المحتلة يتطلب من كل ابناء حركتنا الوقوف جنبا الى جنب مع كل ابناء شعبنا وامتنا وكل الشرفاء والاحرار في العالم لتحويل هذه اللحظة التاريخية الى انتفاضة في الانتفاضة ٠٠ وثورة في الثورة وتصعيد في التصعيد ٠

واذا كان شعبنا في الارض المحتلة يعرف تماما كيف سيعبر هذه اللحظة التاريخية فان فعالياتنا خارج الارض المحتلة في الشتات الفلسطيني يجب ان تكون على مستوى الحدث فتعطي الابداع الخلاق الذي يشكل رافدا هاما في المزيد من التصعيد ٠٠٠ من الصمود ومن الدعم بلا حدود ٠

مطلوب من تنظيمنا في الاقاليم ، ومن كوادرنا في المنظمات الشعبية ، وفي جميع مؤسساتنا الحركية وفي منظمة التحرير الفلسطينية ان تبتكر الوسائل والاساليب التي بتجسيدها ننتقل من مرحلة التلقي الى مرحلة العطاء ، من مرحلة ردود الفعل الى مرحلة الفعل المتناسب مع الظرف الخاص لكل اقليم او مؤسسة او منظمة شعبية ٠ ان حركتنا وهي تتهيأ للاحتفال بهذه المناسبة الهامة على المستوى الفتحاوي والفلسطيني والعربي والدولي تنتظر من الجميع ان يكونوا على المستوى الذي يتناسب مع هذا الحدث التاريخي العظيم٠ ان مسيرة الالف يوم التي ابتدأت بخطوة واحدة ثابتة على الدرب الصحيح ستظل في نفس الاتجاه مسلحه باهم اسلحه شعبنا العظيم٠٠ الوحدة الوطنية٠ والتلاحم الوطني٠٠ والتفاضل والتكامل في ساحة النضال ضد الاعداء ٠ ان ارض الانتفاضة الشاسعة الواسعه لكل الابداعات الوطنية من اجل فلسطين تفتح اذرعها للمزيد المزيد من التلاحم النضالي ٠٠ للمزيد المزيد من التصعيد٠٠ للهجوم المستمر على الاعداء ٠٠ لتصعيد الكفاح المسلح ضد قطعان المستوطنين وقوات الاحتلال الصهيوني ٠ ولنجسد بكل طاقاتنا وحده شعبنا ونقاء صفوفنا من كل العملاء ٠ ولتكن الايام الالف الاول مسيرة خالده نحو النصر ٠٠ وليكن شعارنا ٠٠

اللقاء على ارض الانتفاضة ،

نصر وحده، وحده نصر٠

العمليات العسكرية

خلال شهر تموز ١٩٩٠

ان الحديث عن كفاحنا المسلح، باعتباره جوهر مقاومة الاحتلال. وممارسته فعلا متواصلا ضد قواته العسكرية ومواقعها ومنشآتها الحيوية ، هو حديث عن نقطة الارتكاز الاساسية في استراتيجية حركتنا.

وقد تأكد ان العنف الثوري في مواجهة الاحتلال الصهيوني هو القانون الذي احتكمت اليه "فتح". منذ انطلاقتها، وبه انطبعت مسيرتها، وبفعله الذي لم ينقطع يوما، او يتوقف ، تأكد تمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه الثابته وغير القابلة للتصرف (حق العودة - حق تقرير المصير - وحق اقامة دولته)، وتجسد فعل الارادة الثورية الفتحوية بصيانة الكيان الوطني الفلسطيني بابعاده التاريخيه والحضارية والثقافيه والانسانية، على الرغم من كل سياسات الطمس والتشوية ومحاولات الاحتواء والاستيعاب وفرض الوصاية على ارادتنا وقرارنا الوطني المستقل. انطلاقا من المبدأ القائل: ان العدل والحق وحدهما لا يسيران عجلة التاريخ، وانما بالارادة الثورية المستقله وحركتها وفاعليتها والتي يتصدرها الكفاح المسلح، تتم صناعة التاريخ وصياغة ابعاده وآفاقه.

وقد اكدت تجارب الشعوب في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية وهي تخوض نضالها ضد الدول الاستعمارية والانظمه العنصرية، ان القوة، والتعسف في استخداماتها، عاجزة عن مصادرة حق الشعوب في الحرية والاستقلال، وبالتالي، فان النتيجة الماثلة والحتمية ، كانت ، وستظل، انتصار هذه الشعوب واندحار قوة الاستعمار ، وذلك لسببين جوهريين:

الاول: ان الاستعمار بكل اشكاله والذي يستند الى مقومات القوة المادية الغاشمة واسبابها، القائمة على ثلاثية : التفوق والسيطرة والمصلحة تتنافى مع مبادىء واهداف المجتمع البشري، وبخاصة الامن والسلم والاستقرار ، لذلك فهو يمثل بقوة ارهابه المنظم مخالفة لهذه المبادىء، بل اعتداء صارخ عليها، واستثناء في مسيرة الانسانية نحو الحرية والتقدم والسلام.

الثاني: ان قوة مقاومة الاحتلال والاستعمار بمقدار ما تستند الى حقوق الشعوب الثابتة والشرعية والقانونية والطبيعية والتاريخية في اوطانها، باعتبارها تعبيرا عن ارادة الشعوب في اصرارها على المحافظة على شخصيتها الوطنية بكل تراكماتها الحضارية والثقافية والتاريخية والتراثية والانسانية، فانها تستمد مقومات بلورة وجودها من حركية هذه الشعوب واقتدارها وقدرتها على مواجهة كل المخاطر والتحديات الخارجية. وبالتالي ، فان مقاومة الاحتلال هي الارتباط العضوي بين الخاص والعام:

الخاص الوطني: ممارسة حق تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنيين.

الكفاح المسلح

العام الدولي: صيانة الامن والسلم والاستقرار في العالم. في ضوء ما تقدم فان ممارستنا للكفاح المسلح، هو عمل نضالي يتماشى وينسجم مع طبيعة الكيان الصهيوني المتحالف مع الامبريالية الامريكية، وهو ثانيا عمل نضالي يستهدف تحقيق أهداف سياسية بالدرجة الاولى:

التحرير والاستقلال. وبالتالي فهو تقوية للشخصية الوطنية الفلسطينية التي جرت اكثر من محاولة لتجاوزها وشطبها وهو، ايضا، تعزيز لمواقعها السياسية ومكانتها الادبية في النطاق الدولي الدولي.

لذلك فاذا كانت كل انجازات ثورتنا وانتصاراتها هي بفعل التراكم النضالي منذ اكثر من خمسة وعشرين عاما وبالذات الكفاح المسلح. فان اي عمل سياسي يستمد فعاليته وجدواه من تواتر هذا الفعل واستمراره وتصاعده وتاثره ومعدلاته.

فالكفاح المسلح والعمل الشعبي هما القاعدة والاساس.

والعمل السياسي هو النتيجة التي تحققها سواعد المقاتلين والجماهير المنتفضه لقد دشنت العملية الاولى لقوات العاصفه - الجناح العسكري لحركتنا مرحلة جديدة في حياة شعبنا، مؤكدة بذلك على جملة من الحقائق لعل في مقدمتها:

* التاكيد الراسخ على صيانة كياننا الوطني.

* الايمان الثابت بحق شعبنا في العودة وتقرير المصير والاستقلال.

* كسر كل اشكال الحصار والتضييق التي مورست ضد شعبنا داخل وخارج الوطن.

* مواجهة كل محاولات الضم والالحاق اي التصدي لمحاولات نفي جودنا الوطني عبر سلسلة المجازر والمذابح والمؤامرات التي تعرض لها شعبنا داخل الوطن وخارج الوطن.

* العودة بقضيتنا الى الخارطه السياسية بعد كل محاولات الاقصاء والابعاد والتغييب والاحتواء والاستيعاب وفرض الوصاية التبعية على ارادتنا وقرارنا الوطني المستقل.

واذا كانت عملية فتح الاولى. وما تلاها من عمليات عسكرية قد اكدت على ذلك كله، فان انتفاضة شعبنا في ديسمبر ١٩٨٧، وهي تمضي الان في عبور شهرها الثالث والثلاثين، وهي اكثر اصرارا على التواصل والتصاعد والتجدد، قد جعلت الانسان الفلسطيني يمارس المقاومة بالحجر وزجاجة المولوتوف والاطارات المشتعله بشكل يومي تلقائي، وكانها غدت نمطا حياتيا معتادا ومالوفا جدا، بحيث اصبح هذا الانسان - كما يقول فرانزفانون:"

حلقة عنيفة في السلسلة الكبرى، في الجسم الكبير العنيف، الذي ينطلق ردا على عنف الاحتلال ..." وهكذا بالانتفاضه وبفعلها المتواصل اصبح الشعب، كل الشعب معبأ في اتجاه واحد:

مقاومة الاحتلال تحت شعار: انسحاب قوات الاحتلال والحرية والاستقلال، وبناء الدولة.

واذا كانت الانتفاضة نقله نوعية نضالية في حياة الشعب الفلسطيني، فانها قد هيات لهذا الشعب ولثواره الظروف المواتية لممارسة الكفاح المسلح بكل اشكاله التي تتم باستخدام مختلف انواع السلاح، من اكثرها بدائية (مصنعه محليا مثل قنابل المولوتوف - العبوات الناسفه والحارقه - والسكاكين - بالاضافة الى القاء الحجارة - واشعال النيران) الى اكثرها تقدما (استخدام الاسلحة النارية من مسدسات وبنادق ورشاشات وصواريخ، وتنطوي العمليات العسكرية الفلسطينية خلال شهر تموز الماضي على ثلاثة معان اساسية:

الاول: استخدام أدوات محلية خالصة.

الثاني: انها تتم بمبادرات ذاتية.

الثالث: انها نتاج تراكمي للتجربة الثورية التي ابتدأت برصاصة فتح الاولى ويلاحظ. ان هذه العمليات اخذت في التصاعد في الاونة الاخيرة وقد نبهت مصادر

الكفاح المسلح
الكفاح المسلح

العدو: ان السلطات الاحتلال تولي اهمية خاصة لهذا النمط من العمليات، باعتبارها اكثر صعوبة في المتابعة والملاحقة والكشف عن مصادرها، حيث يقوم بها في الغلب افراد او مجموعات مستخدمين الامكانات المتاحة على بساطتها وتواضعها وبدائيتها، على الرغم من سياسة القبضة الحديدية التي دابت قوات الاحتلال على اتباعها. وقد اخذت العمليات العسكرية الفلسطينية اشكالا متفاوتة وذلك بالتوافق مع اتساع حجم المشاركة الجماهيرية في مواجهة الاحتلال. وامام تصاعد سياسة الارهاب الصهيونية، صعدت المجموعات العسكرية الفلسطينية من عملياتها ضد قوات العدو ومواقعها وخلال شهر تموز ١٩٩٠ تم تنفيذ (٩٤) عملية عسكرية موزعة على النحو التالي:

* الضفة الفلسطينية ٥٣ عملية مبنية على النحو التالي:
- قنابل حارقة: ١٣ عملية.
- اطلاق نار: عمليتان.
- طعن واستخدام الات حادة (سكاكين وخناجر: ١٩ عملية).
- حرق سيارات ومنشآت ومرافق للعدو: ١٥ عملية.

* القدس: ١٩ عملية عسكرية:
- قنابل حارقة: عمليتان.
- عبوات ناسفة: عملية واحدة.
- قنابل يدوية: عملية واحدة.
- طعن واستخدام ادوات حادة: ٦ عمليات.
- حرق سيارات ومنشآت ومرافق للعدو: ٩ عمليات.

* قطاع غزة: ١٥ عملية عسكرية
- قنابل حارقة: ٣ عملية.
- عبوات ناسفة: عملية واحدة.
- قنابل يدوية: عملية واحدة.
- اطلاق نار: عملية واحدة.
- دهس متعمد: عمليتان.
- حرق سيارات ومبان ومنشآت ومرافق للعدو: ٧ عمليات.

* الاراضي المحتله في العام ٤٨: ٧ عمليات عسكرية:
- قنابل حارقة: عمليتان.
- عبوات ناسفة: عمليتان.
- حرق مزروعات: ٣ عمليات.

ويوضح هذا الحصر للعمليات العسكرية خلال شهر تموز الماضي:

١ - من حيث العدد يمكن الخروج بان متوسط معدل الاعمال الفدائية هو اكثر من ثلاثة أعمال كل يوم، وان اكثر كثافة للاعمال الفدائية قد شهدتها مدن وقرى ومخيمات الضفة وكذلك مخيمات قطاع غزة ثم الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨، اما بالنسبةللاماكن فقد اشتملت هذه الاعمال على اكثر من (٧٥) موقعا.

ب - وبدراسة أهداف هذه الاعمال العسكرية نجد ان الاهداف العسكرية للعدو: قواته ودورياته وجنوده وسيارات قد مثلت اعلى نسبة فيها، يليها منشآت ومزروعات ومباني العدو ومرافقه العامة.

ج - انقسمت انواع الاعمال الفدائية من حيث نوعيتها وحسب الترتيب الى هجمات واعمال تفجير واشعال الحرائق والقاء القنابل الحارقة والعبوات الناسفة في مباني ومرافقه العامة ثم عمليات الطعن والدهس المتعمد، وقد شكلت عمليات القاء القنابل الحارقة والعبوات الناسفة ثلث الاسلحة الرئيسية لهذه العمليات العسكرية وتكاد تساويها عمليات حرق سيارات ومنشآت ومزروعات العدو.

هـ - وقد اسفرت هذه العمليات عن الحاق خسائر بشرية ومادية في صفوف قوات العدو ومستوطنيه ومنشآته، غير ان العدو يتكتم عن الافصاح عن عدد ونوعية وحجم هذه الخسائر والاضرار حفاظا على معنويات قواته قوات والمستوطنين، في الوقت الذي تشكل فيه هذه العمليات ارتفاعا في الروح المعنوية لجماهير الانتفاضة واسنادا حقيقيا لها.

حــرب بالوكالــة
ضد منظمة التحرير

لم تتوقف محاولات الامبريالية الاميركية والكيان الصهيوني لاجهاض كفاح الشعب الفلسطيني ، وضرب حركته الوطنية الممثلة في منظمة التحرير ممثله الشرعي والوحيد .

فمنذ ان انطلقت الرصاصة الاولى في الفاتح من يناير لعام ١٩٦٥ ومحاولات واد هذا الامل الذي اطل من خلال الليل العربي الدامس مستمرة ومتواصلة .

ولقد مر حين من الدهر كانت الحروب بالوكالة تشن لصالح الامبريالية والصهيونية من على الارض العربية لتصفية الثورة الفلسطينية تصفية جسدية ،تصفية عسكرية فخاضت الثورة ابسل المعارك دفاعا عن وجودها ، ودفاعا عن مخيماتها ، ودفاعا عن جماهيرها ، وصمدت دافعة الثمن الغالي من دماء ابنائها ومن الآم شعبها .

وكانت حرب الابادة الاولى في ايلول ٧٠ ..

ومن ثم حرب الابادة الثانية في حرب السنتين في لبنان .

ثم حرب الابادة في المخيمات ..وهكذا..

وحين عجزت الحروب العسكرية بالوكالة لتصفية الثورة الفلسطينية ،بدات الامبريالية تعمل على تحقيق ما عجزت عن تنفيذه بالقوة المسلحة بالوسائل السياسية والدبلوماسيه ..

وما اكثر الامثلة التي يمكن ان نسوقها كدليل على هذا النهج الذي يرفض رفضا باتا الاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقوقه الثابته ، وهويته وشخصيته ، وبدولته المستقلة . وكان الهدف دائما : القفز عن منظمة التحرير والتآمر عليها ، وايجاد البدائل لها .

ولئن كان هذا النهج موجودا منذ زمن طويل ، فان (كيسنجر) وضع الاسس والقواعد لمؤامرة ضرب المنظمة والقفز عنها وعدم الاعتراف بها او التحاور معها .

على الرغم من التطورات الناجمة عن اندلاع انتفاضة شعبنا الفلسطيني، واضطرار الادارة الاميركية في اواخر عهد ريغان واوائل عهد بوش على التعاطي مع منظمة التحرير ، وفتح الحوار معها، فان الولايات المتحدة لم تتعامل بشكل جدي مع منظمة التحرير ، وظلت تبحث عن الذرائع للتخلص من هذا الحوار ، وقد وجدت الذريعة بالفعل ، فعلقت الحوار وان كانت لم تقطعه .

وهكذا تستمر محاولات التصفيه السياسية ، وفي زمن ما بعد الحرب الباردة ، زمن تعاظم نفوذ الولايات المتحدة في العالم ولو الى حين ، فان محاولات التصفية لاستبعاد منظمة التحرير والقفز عنها مستمرة .

ولئن كانت الحروب العسكرية بالوكالة التي تقوم بها انظمة وقوى عربية رجعية لم تنجح في الماضي بسبب ذلك الالتفاف الجماهيري ، وذلك النضال البطولي للثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية ولاطراف من حركة التحرر الوطني العربية ، فان الحروب السياسية بالوكالة تطل براسها كاسلوب جديد في محاولات قهر منظمة التحرير .

نعم .. هناك حروب سياسية تخاض بالوكالة للقفز عن الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد ، وتتخذ هذه الحروب شكل محاور سياسية ، وضغوطات ، وحملات اعلامية تهدف الى تشويه صورة الانسان

التحليل السياسي
التحليل السياسي

الفلسطيني ، وتشويه جهود منظمة التحرير ، واستعداء الجماهير العربية عليها، وخلق مناخات مريضة حولها ، ودفع الياس الى صفوفها .. وذلك كمقدمات لابد منها قبل ان يذوب الثلج ويظهر ما فوق المرج .

ولكي يقرأ المرء حركة الولايات المتحدة وحركة الكيان الصهيوني يستطيع ان يراجع ما جاء في تلك الحملة الاعلامية التضليلية التي شنها صحافيون يخوضون الحرب الاعلامية ايضا بالوكالة ضد منظمة التحرير الفلسطينية ، فهناك حمى اعلامية ضد منظمة التحرير تثير الزوابع والغبار والدخان والرائحة النتنة ، وقد كشف الاخ ابو عمار في تصريح له الاسبوع الماضي عن ان هناك محاولات لعقد مؤتمر دولي تستبعد منه منظمة التحرير الفلسطينية .

ولعل ما جاء في مقالة لـ(زئيف شيف) في هارتس بتاريخ ٢٧-٧-١٩٩٠ يؤكد ان الادارة الاميركية ستطرح على وزير الخارجية (الاسرائيلي) اقتراحا بعقد مؤتمر دولي يبحث في قضية الاشراف على مراقبة السلاح غير التقليدي ،والصواريخ .

ويقال بان الخبراء الاميركيين قد اصبحوا في مرحلة متقدمة من التحضير لورقة عمل حول (مؤتمر دولي) للاشراف على ومراقبة السلاح .

ويؤكد زئيف شيف ان هناك انصارا عديدين لهذا المؤتمر ، وان القاهرة من الانصار المهمين لهذا المشروع .. كما ان الاميركيين يعتقدون بانهم يستطيعون جلب ممثلي سوريا والعراق والاردن ..

ومهما يكن من امر، فان الكلام الذي جاء في مقالة زئيف شيف يمكن ان يعني لقاء دولي تحضره الاطراف المعنية بالاسلحة المتطورة في الشرق الاوسط ، وهو ما يستبعد مشاركة منظمة التحرير ، وما يعني ايضا الالتفاف على فكرة المؤتمر الدولي للسلام حسب قرارات الامم المتحدة .

ان الحروب السياسية التي تخاض بالوكالة ضد منظمة التحرير ليست حروبا وهمية ، او حروبا بلا اهداف ..

انها حروب ذات اهداف محدده وواضحة .

لذلك ليس صدفة ان يجري كل هذا التشويه الاعلامي ، وهذا التنسيق السياسي ، وهذه المحاور والتكتلات الجديدة التي لا تستند على اي اساس مبدئي .. ففي مواجهة الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير يتلاقى الاضداد ، وتختفي التباينات ، ويظل الممثلون يحركون الشفاه بينما صوت الملقن الاميركي يعلو ويعلو..

ان منظمة التحرير الفلسطينية ليست ضد تنقية الاجواء ، وليست ضد عودة الصف، ان منظمة التحرير الفلسطينية مع الوحدة العربية الشاملة، والى ان يحين موعد تحقق هذه الوحدة ، فهي تناضل وتدعو الى التضامن العربي ، الى تكتيل كل الجهود من اجل مواجهة العدو الرئيسي للامه، الى تراجع التناقضات الثانوية من اجل المصلحة القومية العليا للامة العربية .

ان منظمة التحرير تجمع ولا تفرق ، توحد ولا تبعثر، وفلسطين هي نقطة التقاء الامه ... وفلسطين هي برنامج الحد الاقصى والحد الادنى لوحدة الامة ... ولذلك فاي تكتل او محور ينشا في المنطقة العربية ويحاول ان يضع فلسطين خارج القوس هو محور لا يسير بالاتجاه الصحيح ، ولايخدم مصالح الامه ... وفلسطين هي الرقم الصعب فعلا في معادلة الشرق الاوسط ، ولن ينجو اي زعيم عربي او اية قوة عربية تتواطىء لشد القضية الفلسطينية الى الخلف.

ان ما يجري التحضير له من عقد لمؤتمر دولي لنزع سلاح الشرق الاوسط بعيد المدى او الكيمياوي كبديل للمؤتمر الدولي الفعال ذي الصلاحيات لحل ازمة الشرق الاوسط والذي تحضره منظمة التحرير على قدم المساواة مع بقية الدول المشاركة ، ان ما يجري لن يكون سوى مهزلة ، وانتحار ذاتي للقوى العربية التي تدعو لمثل هذه التوجهات.

وان اعضاء حركتنا الذين وقفوا بثبات امام كل المنعطفات والتطورات، ينظرون الى اصحاب مثل هذه الدعوات برثاء ، لانها دعوات لن يكتب لها الحياة، وما هي الا حلقة من حلقات سياسة تعبئة الفراغ في الشرق الاوسط على الطريقة الاميركية.

ان اعضاء حركتنا مستمرون في القيام بواجباتهم النضاليه متسلحين بايمانهم وبعدالة قضيتهم، وبانتفاضة شعبهم، وبالتفاف الجماهير العربية حول ممثلهم الشرعي والوحيد : منظمة التحرير الفلسطينية . ■

الكيان الصهيوني ومشاكل الجنوب

يشهد عالم اليوم مشاكل عالمية تبدو لأول وهلة انها لاتتخطى حدود المشاكل مع البيئة او حدود الدول ذات الشأن او حدود الاختلاف الموضوعي المبني على تباين وجهات النظر او التحليلات او حتى المصالح المحدودة .

ولكن هذه المشاكل في واقع الامر واذا ما واصلت مسارها فانها ستتحول الى أزمات بين الأمم والدول وربما الى حروب اقليمية بل وحروب شاملة أيضا .

فكثيرا ما نسمع عن مشاكل مثل البيئة والمياه والمخدرات والتجارة والديون الخ .

واذا كان تاريخ البشرية يشهد كثيرا من الحروب نتيجة لبعض هذه المشاكل فانه مازال دون الوصول الى حروب نتيجة لبعضها الآخر . فعلى سبيل المثال فان مشكلة البيئة تكاد تكون هي الأبعد عن التسبب في الحرب . الا ان عالم اليوم اصبح يسير باتجاه ان تصبح مشكلة البيئة سببا لقلق انساني بالغ من منطلق ما يمكن ان تتهدده من اخطار للانسانية لايمكن ازاءها السماح للطرف المعني بشكل خاص ان ينفرد بالتصرف فيها .

لم يعد نقص الاوكسجين وتلوث الاجواء بثاني اكسيد الكربون مشكلة دولة من الدول اذ أصبحت تتهدد التشكيل الجوي المحيط للقارات ، وهو تلوث ناجم عن تطور الصناعات وانتشارها المحض بدافع الربح او الرفاه وليس بدافع العدوان .

كذلك لم يعد تهديد طبقة الاوزون باحداث خروقات ونجوات مجرد مسالة خاصة تترك لاستحضار او تصنيع بعض المواد المؤثرة ، وكذلك التجارب والتخزين النووي والنفايات النووية او تكديس الاسلحة الكيميائية او حتى السماح بضمور غابات الأمازون لما يؤثر ذلك على كمية الاوكسجين لمجمل الكرة الارضية ، وعليه لم يعد مستهجنا ان تصبح هذه المشاكل او بعضها نقاط على جدول اعمال قمم العالم الهامة ومنها قمة هيوستين الاخيرة . حيث ان مايعرفه العلم والعلماء غدا مخيفا حقا ، بينما لم يصل الخوف لمن لايعلمون . واذ يجب ان نقول ايضا ان ما يعرفه العلم والعلماء من جانب آخر هو اكثر اضاءة مما لايعرفه من لا يعلمون الا اننا يجب ان نلاحظ ان عالم المستقبل بدأ يأخذ طابعا آخر وهموما أخرى سوف تنعكس على العلاقات الدولية برمتها، سوف تنعكس على علاقات شمال شمال ، وجنوب شمال وسوف تنعكس على الاتفاقات الدولية والعلاقات بين الدوائر الاقليمية المختلفة .

واذا كان حوض البحر الابيض المتوسط معنيا الى حد كبير بتكامل وتنسيق في هذه الدائرة التي تشكل قلب العالم ، فان منطقة الشرق الاوسط تتعرض فيما تتعرض الى كثير من المخاطر وتنطوي على بعض الأزمات .

ربما لم تصل مشكلة المخدرات الى الحد الذي وصلت اليه في المناطق اخرى ، ولكن مشكلة المياه مشكلة شبه حالة وتحتاج الى حلول والعلم يقول ان الحلول ممكنة والجدوى متوفرة المهم صحة توجيه المجهودات . كذلك مشكلة تكديس الاسلحة الكيميائية التي تزداد في الأونة الاخيرة بروزا والأسوأ هو التكديس النووي الذي يشق طريقه باصرار شديد الكيان الصهيوني ومشكلة تهريب النفايات النووية . ومشكلة تلوث البحار

والتغير المناخي الناجم عن مشاكل بيئية أخرى .

ويبدو لأول وهلة ان حل مثل هذه المشاكل يحتاج الى العلم والامكانيات ، وهذا صحيح لكنه ليس كل شيء فالسياسة والتنسيق والتكامل واقامة الانظمة ذات المحتوى الحضاري والاجتماعي المتجانس هي أمور بالغة الاهمية .

ولعل في مقدمة ما تعنيه كلمة السياسة هنا هو اقامة المجتمعات الديمقراطية وايجاد الحلول لمشاكل التطور والتنمية حيث ان مشاكل التطور المستعصية ستؤدي الى وضع يهدد بالانفجار .

فالشرق الاوسط ذو المخزون البشري المتزايد هو من الدوائر التي يجب ان تستوعب تزايدها الديمغرافي بالتطور الصحيح والتنمية الصحيحة وبدون ذلك فسوف تكون مصدر أزمات ذاتية وغير ذاتية .

وكذلك افريقيا ، حيث يجب ان يوضع حد تجاه هاتين الدائرتين الاقليميتين للسياسات الانانية والضيقة الافق لدى بعض اوساط الدول الصناعية ، وهو الامر الذي يقتضي تنسيق الجنوب جنوب في دائرة تمتد مابين جنوب آسيا الى افريقيا وقلبها منطقة الشرق الاوسط ، وهو تنسيق ينبغي ان يقوم على المصالح المشتركة والقيم والرسالة تجاه الانسان كانسان ، ويبقى ان ينطلق من التراث التاريخي والحضاري والروحي وهو أمر سيصب باتجاه الانسان ، انسان أرضنا بأسرها .

ولكن لماذا هذه الاضاءة باتجاه المشاكل العالمية ؟

هل نتحدث بآفاق علمية محضة؟ ام ان المسالة ابعد من ذلك؟

ان صراع الشرق الاوسط والدور السلبي لاقامة الكيان الصهيوني ودوره هو الركن لذلك العمق الذي تتفاقم فيه أزمات مثل هذه المشاكل لدائرة اسمها الجنوب ضمن علاقاتها ببعضها وضمن علاقاتها مع الشمال .

ان الكيان الصهيوني هو رأس السهم لضرب حضارة الجنوب وقيمه وتراثه وتاريخه ومصالحه ، وهو رأس السهم لنزعات الشر في اوساط الدول الصناعية الكبرى وللغزو الذي تتطلع اليه هذه النزعات .

وهو أمر يجب ان تدركه دول الشرق الاوسط والمجموعة الاسلامية والدول الافريقية حيث تتسلل المياه من تحت الاقدام . فدولة مثل تركيا تنتمي في الاساس وستظل تنتمي الى الابد لعالم الجنوب ترتبط مع الكيان الصهيوني بجوانب متعددة للتعاون برز منها في الآونة الأخيرة التعاون في مجال المياه ، بينما تركيا ذاتها على وشك ان تكون طرف ازمة مع باقي المنطقة في نفس المجال . ان مياه تركيا تلك ستصب في عكس اتجاه التاريخ والجغرافيا اللذين لاتستطيع ان تعز منهما تركيا .

وكذلك اثيوبيا التي دخلت طرفا في تهديد أمن البحر الاحمر ومياه النيل .

وهنا يجب ان يقال ان مؤتمرين قد عقدا معنيين كل العناية بهذا البعد: الاول هو مؤتمر الدول الافريقية في اديس ابابا وهي المدينة التي اصبحت حراب الكيان الصهيوني تغمر مناحيها ، والثاني هو مؤتمر منظمة الدول الاسلامية في القاهرة والتي سمي لها في نفس الآن السفير الصهيوني الجديد . لقد طرح الرئيس سامي انجومو في خطاب واضح مشاكل الجنوب ، وهي مشاكل ضحيتها افريقيا والعرب والآسيويون . ويجب ان يتضح ذلك الخيط بين تلك المشاكل والتغلغل الصهيوني ، لان رؤية ذلك الخيط سوف تساعد العرب والافارقة اما عدم رؤيته فستبقى شرك الخداع منصوبا .

كذلك يجب ان يتضح في الدائرة الاسلامية ذلك الخيط بين الوجود الصهيوني واستهداف الحضارة ذاتها بكل قيمها وما تعنيه ، من هنا قلنا نحن في فتح يجب الانطلاق من كل الحوافز الوطنية والانسانية والدينية لتحرير فلسطين ، وهو الامر الذي من المنتظر ان يدركه الجنوب ، فالكيان الصهيوني هو عقدة بذرتها نزعات الشر في الدول الراسمالية ليس في العالم العربي وحده او في العالم الاسلامي وحده، بل في الجنوب كل الجنوب. ■

هجـرة اليهـود السوفيـات الى فلسطين المحتلة

من المعلوم ان الحركة الصهيونية ظهرت نتيجة استغلال حركة الاستعمار العالمي للشعور الديني العاطفي عند يهود العالم تجاه فلسطين التي يرون انها تضم مقدساتهم ويعتقدون بانها (ارض الميعاد) و (ارض الاباء والاجداد). فلعب ايضا الاستعمار على هذا الوتر، وعمل على اقامة كيان غريب في قلب الامة العربية، يكون عدوا لها وحليفا للغرب (كما جاء في قرارات مؤتمر كامبل بانرمان). وكان من الطبيعي ان ينصب اهتمام الصهاينة الاوائل على العنصر البشري. فكان من الشعارات الاولى التي عملوا على ترجمتها الى واقع: اليهودي الحقيقي هو الذي يستوطن ارض اسرائيل - لاتكتمل يهودية اليهودي الا بوصوله الى ارض الميعاد - ارض اسرائيل هي الكيان الوحيد الذي يستطيع اليهودي ان يعيش فيه دون اضطهاد - ارض اسرائيل هي ارض كل يهود العام.

وفي الاربعين سنة الاولى بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الاول في بال بسويسرا عام ١٨٩٧، كان تجاوب الطوائف اليهودية في العالم مع الطروحات الصهيونية ضئيلا، ان لم يكن منعدما لاسباب دينية او سياسية او اقتصادية او اجتماعية .. الامر الذي جعل العديد من القادة الصهاينة يفقدون حماسهم، ويتشككون في امكانية نجاح مشروعهم.

الى حين وصول ادولف هتلر والحزب النازي الى الحكم في المانيا، واشعاله فتيل الحرب العالمية الثانية. وكانت الفرصة الذهبية للحركة الصهيونية، حيث عملت على محورين:

الاول خلق اسطورة (المذابح النازية ضد اليهود) و (افران الغاز) لخلق حالة من الذعر عند يهود اوروبا لتهجيرهم الى فلسطين. والثاني عقد اتفاقات سرية مع الحركة الصهيونية تقضي بمساهمة الراسماليين الصهاينة في دعم المجهود الحربي الالماني مقابل تسهيل النازيين نقل الشبان اليهود من المانيا والدول التي خضعت لسيطرة الجيوش الالمانية الى فلسطين.

وهكذا كانت موجات المهاجرين الكبيرة - بعد موجة المهاجرين من روسيا القيصرية في اواخر القرن الماضي واوائل هذا القرن - من المانيا وهنغاريا وبولندا ورومانيا والدول الاوروبية الاخرى.

وعلى الرغم من ان عدد المهاجرين الى فلسطين الى غاية عام ١٩٤٨ (عام قيام الكيان الصهيوني) بلغ اكثر من ٦٠٠ الفا الا ان هذا العدد كان ضئيلا جدا بالنسبة للعدد الاجمالي لليهود. وتبين لقادة الحركة الصهيونية ان يهود اوروبا والعالم الغربي عموما لم يعد لديهم ما يدفعهم الى الهجرة، فلا بد من الالتفات الى اليهود الموجودين في البلدان العربية وفي الاتحاد السوفياتي.

كان الالتفات الى يهود البلدان العربية اضطراريا، ذلك ان الصهيونية مشروع اوروبي قام على يد يهود اوروبا، ولخدمة يهود اوروبا، ولكن امام احجام يهود اوروبا عن الهجرة، ونظرا لحاجتهم الى جنود لجيشهم وعمال لمؤسساتهم بدأوا يخططون لتهجير يهود البلدان العربية وخاصة يهود العراق والمغرب واليمن. وقد مارسوا سياسة الترهيب مع هؤلاء اليهود، وجدوا في بعض هذه الدول من يساعدهم على تنفيذ مخططهم. ونستطيع ان نقول انهم نجحوا في جعل ثلثي المستوطنين الصهاينة في فلسطين المحتلة من يهود البلدان العربية وابنائهم، ونجحوا في جعل عدد من تبقى من اليهود في البلدان العربية اقل من ثلاثين الفا لا يريدون الهجرة الى فلسطين المحتلة (لاسبابهم الخاصة).

اما بالنسبة ليهود الاتحاد السوفياتي، فقد كان الموقف مختلفا . فبعد الحرب العالمية الثانية، وفي اجواء الحرب الباردة، وفي ظل وجود الستار الحديدي

العدو
العدو

حول الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو، كان مجرد الحديث عن هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي الى فلسطين المحتلة خيانة، لانه يتنافى مع الحل الماركسي اللينيني للمسألة اليهودية.

ومع مجيء خروتشوف الى الحكم، وبداية (التعايش السلمي) و (الوفاق الدولي)، ابتدأت مرحلة جديدة من العلاقات الدولية، كان لها اثرها على موضوع هجرة اليهود السوفيات . فالى جوار الحوارات والتعاون والرغبة في تخفيف حدة التوتر وعقلنة سباق التسلح، وقعت هجرة مكثفة لليهود السوفيات وخصوصا ما بين عامي ١٩٧١/ ١٩٨٠.

هذه الهجرة رأت فيها الولايات المتحدة الامريكية ارضاء لرغبة اليهود الامريكيين من جهة، وانتصارا ايديولوجيا لمفهوم حقوق الانسان وفق الفلسفة الغربية . اما الاتحاد السوفياتي الذي قدم تنازلا ايديولوجيا وبشريا، فانه حقق مصالح حيوية وتكنولوجية، دون ان تتبدل رؤيته لحل المسالة اليهودية وفق المنظور الماركسي اللينيني، او موقفه من الصراع الاساسي بين الشرق والغرب. اما بالنسبة للدول العربية، فانها لم تتحرك ضد هذه الهجرة بشكل مؤثر، انطلاقا من اقل من عشرة بالمئة فقط من المهاجرين اليهود السوفيات توجهوا الى فلسطين المحتلة.

هجرة اليهود السوفيات والانتفاضة

قبل ان ندخل في صلب الموضوع، لا بد من الاشارة الى انه مع مجيء غورباتشوف الى الحكم في الاتحاد السوفياتي، وبداية عصر البرسترويكا، حدث تحول في المذهب السوفياتي للعلاقات الدولية، بحيث تم نبذ الحرب الباردة وكذا الوفاق بمعناه التقليدي، وبدأ عهد (توازن المصالح) بدلا من توازن القوى . كما حدث تحول في اولويات السياسة الخارجية، حيث اعطت الايديولوجيا مكانتها الاولى للمصالح. اما بالنسبة للمفهوم السوفياتي لحقوق الانسان، فقد ابتعد عن التصور الماركسي اللينيني، واقترب من المفهوم الغربي لها، وبهذا المفهوم الجديد تم حسم قضية (المنشقين السوفيات)، وبه تم التعامل مع المطالب القومية والاثنية ومطالب الحقوق المدنية.

اما بالنسبة للموقف من قضية الشرق الاوسط، فان الاتحاد السوفياتي لازال يساند الجانب العربي الى ان يوجد حل للصراع في المنطقة، ولازال يعمل على الحيلولة دون تفرد الولايات المتحدة بالنفوذ في المنطقة، ولكن التغير قد اصاب الوسائل المتبعة لتنفيذ هذه السياسة، حيث وقع الانفتاح على دول الخليج العربي من جهة وعلى الكيان الصهيوني من جهة اخرى، وبدأت نغمة جديدة في الاعلام والدبلوماسية السوفياتية تقول بان على العرب ان ياخذوا بعين الاعتبار الاهتمامات الامنية للكيان الصهيوني.

وفي هذه الفترة بدأ الاتحاد السوفياتي يتطلع الى الحصول على التكنولوجيا المدنية المتطورة، وكذا على الحبوب وبعض المنتوجات الزراعية والصناعية في اطار سياسته الجديدة الرامية الى تمتع المواطن السوفياتي بالمزيد من الرفاه. ولكن التطلعات السوفياتيه هذه كانت تصطدم بحاجزين اساسيين: اولهما داخل الولايات المتحدة الامريكية، ويتمثل بالمقترح الذي قدمه السناتور جاكسون فاينك ووافق عليه الكونغرس عام ١٩٧٤ برفع بند الدولة الاكثر رعاية (في ميدان التبادل التجاري) عن الاتحاد السوفياتي، بسبب القيود التي يفرضها على هجرة اليهود السوفيات . والثاني داخل المعسكر الغربي ككل، وتمثل بالحملات الاعلامية والدبلوماسية المكثفة ضد الاتحاد السوفياتي تحت ستار (خرق) حقوق الانسان، وخاصة القيود التي يفرضها على هجرة يهوده.

وتبعا لسياسة البرسترويكا، فان الاتحاد السوفياتي كان مستعدا للتنازل عن الكثير من مواقفه الايديولوجية والسياسية السابقة، مقابل الحصول على التكنولوجيا المتطورة والاحتياجات الاخرى، ومقابل وقف الحملات الدعائية المعادية له. ومن سوء حظ الشعب الفلسطيني ان الثمن المطلوب من الاتحاد السوفياتي، يدفعه الشعب الفلسطيني من ابنائه وارضه، على يد المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي الى فلسطين المحتلة.

ولكن ما الذي ادى الى هذا السعار الصهيوني والامريكي في موضوع هجرة اليهود السوفيات؟ انها الانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني في وطنه المحتل منذ ١٩٨٧/١٢/٧، والتي دخلت شهرها الثاني والثلاثين وهي اكثر صمودا وتصاعدا.

فالانتفاضة اشعرت قادة الكيان الصهيوني اكثر باهمية العامل الديمغرافي . فاطفال ونساء وشيوخ فلسطين بحجارتهم، عجزت كل التكنولوجية والتسليح الاسرائيلي والغربي الهائل عن قهرهم . والزيادة السكانية العالية لدى الفلسطينيين اصبحت تهدد الوجود الصهيوني الذي لا يزيد تقريبا، ان لم يكن ينقص بسبب نزوح الاف الاسرائيليين خارج فلسطين المحتلة، حيث جاء في تقرير لجنة الهجرة التابعة للكنيست الاسرائيلي ان ١٤ الف اسرائيلي نزحوا خلال عام ١٩٨٩ وان اكثر من نصف مليون اسرائيلي يعيشون في الخارج. والشباب الاسرائيلي بدأ يرفض الانخراط في صفوف الجيش، وكما ذكرت صحيفة عل همشمار الاسرائيلية يوم ١٩٩٠/٦/١٩ فان ٥٠٪ من مجموع المجندين في الجيش الاسرائيلي يرفضون اداء خدمتهم العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة . والانتاج الزراعي والصناعي وكثير من القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية انخفضت مردوديتها بشكل كبير بسبب امتناع العمال الفلسطينيين عن العمل بها استجابة لتوجيهات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

فكان من الطبيعي ان يبحث قادة الكيان الصهيوني عن حل لمواجهة هذه (الاخطار) التي تتهددهم . فماذا يفعلون والخزانان الباقيان لليهود في العالم هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي؟ فبالنسبة لليهود الامريكيين لا امل في هجرتهم ، لانهم لو ارادوا الهجرة لفعلوا ، حيث لا موانع ولاعراقيل تحول دون ذلك ، لكنهم يرفضون الهجرة لاسباب تتعلق بحياتهم في الولايات المتحدة والحياة في الكيان الصهيوني . اذن لم يبق امامهم سوى يهود الاتحاد السوفياتي، خاصة بعد ان استطاعوا تهجير غالبية يهود الحبشة (الفلاشا) دون ان تغير هجرتهم في واقع الامور شيئا يذكر.

فاشتدت الحملات الدعائية الصهيونية والغربية عموما ضد الاتحاد السوفياتي، تحت لافتة (حقوق الانسان) كوسيلة للضغط على الاتحاد السوفياتي للسماح بهجرة اليهود. ودخلت الولايات المتحدة الى الميدان بشكل سافر، حيث اتخذت في اكتوبر ١٩٨٩ قرارا بعدم استقبال المهاجرين اليهود السوفيات الا من كان لهم اقرباء لصيقون، من اجل اجبار المهاجرين اليهود السوفيات على التوجه الى فلسطين المحتلة (شبيه بالقرار الامريكي اثناء الحرب العالمية الثانية بعدم استقبال يهود اوروبا لاجبارهم على الهجرة الى فلسطين).

وفي لقاء غورباتشوف - بوش في مالطا اوائل ديسمبر ١٩٨٩ عرض بوش موضوع هجرة اليهود السوفيات كموضوع اساسي واستخدمه كورقة مساومة . كما وافق الكونغرس الامريكي في ابريل ١٩٩٠ على تقديم مساعدة اضافية بقيمة اربعمائة مليون دولار للكيان الصهيوني ، لاسكان المهاجرين اليهود السوفيات.

وهكذا ، وبسبب اشتداد الحملات الاعلامية المعادية، وبسبب الضغوط الامريكية ، اضافة الى التحولات في السياسة والايديولوجية السوفياتية ، رضخ الاتحاد السوفياتي، ورفع القيود عن هجرة اليهود ، وبدأت الرحلات الجوية المباشرة بنقل اليهود من مطارات وموانىء الاتحاد السوفياتي الى فلسطين المحتلة ، اضافة الى المهاجرين الذين وصلوا عبر محطات وسيطة واستنادا الى تصريحات الحاخام اسحق بيرتس وزير الاستيعاب الاسرائيلي يوم ١٩٩٠/٧/١٠، فان ٥٤ الف يهودي سوفياتي وصلوا الى فلسطين المحتلة خلال النصف الاول من هذا العام ، وان عدد المهاجرين الجدد سيصل حتى نهاية السنة الحالية بين ١٥٠ و ٢٠٠ الف شخص.

الهجرة وحقوق الانسان

ذكرنا ان الحملات الدعائية ضد الاتحاد السوفياتي كوسيلة ضغط عليه لفتح ابواب الهجرة ، تمت تحت لافتة (حقوق الانسان). كما ان الاتحاد السوفياتي في تبريره لفعلته ، ادعى انه سمح بهجرة يهوده عملا بمبادىء ومواثيق حقوق الانسان. ورغم ان هذه الهجرة

من اساسها لاعلاقة لها بمبادىء حقوق الانسان، فاننا سنعمل على ابراز بعض جوانب تناقضها مع مبادىء حقوق الانسان:

* فالمادتان ٢٩ و ٣٠ من ميثاق حقوق الانسان تقولان بعدم جواز ان تكون حقوق البعض على حساب حقوق الاخرين، في حين اننا نجد ان هؤلاء المهاجرين سيذهبون الى فلسطين سواء المحتلة عام ١٩٤٨ او عام ١٩٦٧ لياخذوا بيوت واراضي ابناء فلسطين، وسيتسببون في حرمان ابناء فلسطين من اول وابسط حقوق الانسان وهو حق الحياة والوجود.

* ومواثيق حقوق الانسان ومبادؤه تقول بان من حق كل انسان ان يحمل جواز سفر ، في حين ان هؤلاء المهاجرين يخرجون بوثيقة (ليسي باسي) محددة الاتجاه ومحدودة المدة.

* وتؤكد مواثيق ومبادىء حقوق الانسان ان من حق المهاجر ان يختار وجهة سفره ، في حين ان هؤلاء المهاجرين لا يسمح لهم بالتوجه الا الى فلسطين المحتلة.

* وفي الوقت الذي تقول مبادىء ومواثيق حقوق الانسان انه لا يجوز تجريد اي انسان من جنسيته، نجد ان السلطات السوفياتية تجرد هؤلاء المهاجرين من جنسيتهم لحظة خروجهم، وبالتالي تحرمهم من حق الرجوع الى وطنهم الاصلي اذا ارادوا ذلك.

أخطار الهجرة

قد يطول بنا الحديث اذا اردنا الدخول في تفاصيل الاخطار الكامنة في توافد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي الى فلسطين المحتلة . لذلك فاننا سنكتفي بسرد عناوين هذه الاخطار، يقينا منا بان كل عربي يدرك حقيقة هذه الاخطار، ويعي ضرورة مواجهتها والتصدي لها بكل الوسائل، لانها ليست خطرا على الشعب والارض الفلسطينية فحسب ، بل تتهدد مصير ومستقبل امتنا ككل.

- يشكل هؤلاء المهاجرون تعويضا للكيان الصهيوني عن مئات الاف الاسرائيليين الفارين منه.

- ويشكلون دما جديدا شابا ومدربا للجيش الصهيوني الذي يعاني من نقص في عدد المجندين ورفضهم اداء الخدمة العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- وهم طاقات اكاديمية وتقنية جديدة لم ينفق الكيان الصهيوني على تعليمها وتدريبها درهما واحدا، تصب في دواليب القطاعات الانتاجية الصهيونية.

- وهم بديل عن العمال الفلسطينيين المضربين عن العمل في المؤسسات الصهيونية ، لاعادة الانتاجية والحيوية للاقتصاد الصهيوني.

- وهم انقاذ للمخطط الاستيطاني الصهيوني الذي فشل رغم ملايين الدولارات التي صرفت عليه ، حيث لم يكن يسكن في كل مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة سوى سبعون الف مستوطن.

- وهم دعم للاقتصاد الصهيوني المنهار، بما سيواكب هجرتهم من حملات دولية لجمع التبرعات (لايوائهم).

- ووصول هؤلاء المهاجرين يعزز جانب القادة الصهاينة الذين يرفضون الانسحاب من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ويدعون الى ضمها نهائيا للكيان الصهيوني.

- كما سيعطي سندا للقادة الصهاينة الذين ينادون بطرد كل الفلسطينيين من الارض المحتلة (سياسة الترانسفير)، ومبررا لتنفيذ سياستهم لافساح المجال للمهاجرين الجدد.

- واخيرا، فان وصول هؤلاء المهاجرين يدعم سياسة التطرف الرافضة لكل مشاريع ومقترحات السلام، بل والحالمة بتحقيق فكرة (اسرائيل الكبرى) عن طريق التوسع واحتلال اراض جديدة. ■

النموذج الناميبي
(التسوية الدولية)

ادركت سوابو ، وفي وقت مبكر ، ان خطة التسوية الغربية كما اعلن زعيمها سام نجوماهي حل وسط يستهدف خدمة المصالح الاستعمارية لجنوب افريقيا.

وفي المقابل ، احست حكومة جنوب افريقيا العنصرية ان الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة ، لن تمارس عليها اي ضغوط سياسية او اقتصادية ، فراحت تصعد من عملياتها العسكرية في منطقة الجنوب الافريقي، متجاهلة رد فعل المجتمع الدولي، فقامت قواتها بهجوم على جنوب انغولا (اواخر عام ١٩٨١) كما قامت بالاغارة على مكاتب المؤتمر الوطني الافريقي في عاصمة موزمبيق (شباط ١٩٨١) واعلنت عن تخليها عن الالتزام بمنح الاستقلال لناميبيا.

ويمكن تصور ثلاثة سناريوهات راح نظام جنوب افريقيا يعمل على تحقيق واحد منها حيال المشكلة الناميبية خدمة لمصالحه الاستعمارية العنصرية وتقويضا للكيانية الوطنية الناميبية.

السيناريو الاول: اقامة دولة عازلة بين المنطقة البيضاء في جنوب ناميبيا وبين انغولا، تضم شمال ناميبيا وجنوب انغولا (حيث تتمركز قبائل اوفامبو بقيادة سافيمبي زعيم الاونيتا). وبذلك يحقق رغبة قديمة لها في ضم الجنوب الناميبي كليا له.

السيناريو الثاني: تقسيم ناميبيا الى جزئين: الجزء الشمالي يشارك فية الافريقيون في الحياة السياسية مع احترام حقوق الاقلية البيضاء، والجزء الجنوبي يسيطر عليه البيض.

ولا شك ان هذا السيناريو يرمي الى العودة بناميبيا الى مشروع التقسيم الذي رفضت الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٥٨ ، فضلا عن كونه يتعارض مع خطة التسوية الدولية ، التي اكدت على الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لناميبيا.

السيناريو الثالث: قبول استقلال ناميبيا كدولة موحدة، واذا كان هذا السيناريو يتماشى ومخطط التسوية الدولية ، فانه يلاحظ ان حكومة جنوب افريقيا مستعي من خلال تدخلها في مسار تنفيذ خطة التسوية الدولية وتدخلاتها في دول الجنوب الافريقي المجاورة وبخاصة انغولا "اجلاء القوات الكوبية" ، والدفع ب (سافيمبي) الى الواجهة السياسية ومشاركته في السلطة تهدف الى تجويف الاستقلال الناميبي باضعاف النظام الناميبي الجديد وتركه نهبا للتشرذم والتمزق: سياسيا واقتصاديا وجعله تابعا ومسيطرا عليه من قبل حكومة بريتوريا العنصرية.

ان هذه السيناريوهات الثلاثة تستهدف اساسا عرقلة خطة التسوية الدولية والحيلولة دون تمكين شعب ناميبيا من ممارسة استقلاله وسيادته الوطنية.

واذا كانت هذه السيناريوهات تنبع من طبيعة المصالح الاستعمارية لنظام جنوب افريقيا العنصري وبتواطؤ سافر من الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة، فان خطة التسوية الدولية ترتكز على ثلاثة عوامل اساسية:

الاول: مسؤولية التنظيم الدولي حيال المشكلة الناميبية التي نشأت وتعقدت في ظله.

الثاني: تصاعد الكفاح المسلح لشعب ناميبيا بقيادة سوابو.

الثالث: ضغط الرأي العام العالمي ، وادانته لسياسة الابارتيد التي تشكل اعتداء على ابسط حقوق الانسان

والشعوب في توجهاتها واختياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوقها في الاستقلال والسيادة الوطنية.

من هنا فان المشكلة الناميبية ظلت بصفة دائمة على جدول اعمال الجمعية العامةمنذ نشاتها كما عقدت من اجل معالجتها. دورتان خاصتان في عام ١٩٦٧ ، وعام ١٩٧٨ ودورة استثنائية خاصة في عام ١٩٨١ ، في حين ان مجلس الامن لم يتبادلها الا عام ١٩٦٩ . ويلاحظ في هذا السياق انه ولاول مرة في تاريخة قد لجا الى طلب راي استشاري من محكمة العدل الدولية بصددها في تموز ١٩٧٠ . وقد اسفرت القرارات الصادرة عن كل من الجمعية العامة ، ومجلس الامن الى تشكيل العديد من الاطر والمؤسسات الخاصة بمعالجة المشكلة الناميبية (اللجنة الخماسية، لجنة المساعي الحميدة، لجنة جنوب غرب افريقيا ، مجلس الامم المتحدة لناميبيا).

كما يلاحظ ان معظم هذه القرارات تركز مضمونها على اربعة امور اساسية:

الاول: ادانة حكومة جنوب افريقيا العنصرية، بسبب رفضها قبول وضع اقليم ناميبيا تحت نظام الوصاية الدولي (قبل عام ١٩٦٦). واحتلالها اللامشروع وتمزيقها للوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لناميبيا من خلال نظام (البانتو ستانات) ..ناهيك عن سن القوانين العنصرية على الشعب الناميبي، وكذلك اعتداءاتها المتكررة على الدول المجاورة ، انغولا وزامبيا ، مستخدمة الاراضي الناميبية كنقطة انطلاق وارتكاز.

الثاني: مطالبة الدول والمنظمات والهيئات الدولية بعدم التعامل مع نظام افريقيا في كل ما قد يلحق ضررا بناميبيا.

الثالث: تاييد الشعب الناميبي في نضاله من اجل حريت وحق في تقرير المصير والاستقلال.

الرابع: مطالبة الدول والمنظمات والوكالات الدولية بتقديم المساعدات المعنوية والمادية لشعب ناميبيا.

وتاكيدا على هذه الاهداف وتكريسا لها فقد اصدر مجلس الامن والجمعية العامة قرارت يمكن وصفها بان لها طبيعة خاصة .. اي انها تتناول قضايا محددة تمس واقع ناميبيا ومستقبلها ومصيرها.

وفي هذا المجال اصدرت الجمعية العامة جملة من القرارات .. منها على سبيل المثال:

* قرار رقم ٦٥ (د - ١) في ١٩٤٦/١٢/١٤. الذي يرفض طلب جنوب افريقيا بضم ناميبيا.

* قرار رقم ١٢٤٣ (د - ١٣) في ١٩٥٨/١٠/٣٠ الذي يرفض اقتراحا بتقسيم ناميبيا الى جزئين: شمالي يوضع تحت وصاية جنوب افريقيا تمهيدا لاستقلاله ، وجزء جنوبي يضم لجنوب افريقيا.

* قرار رقم ٢١٤٥ (د - ٢١) في ١٩٦٦/١٠/٢٧ الذي ينهي انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا.

* سلسلة قرارات تؤكد حق شعب جنوب افريقيا في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية.

* قرار يدعو الى الاعتراف بشرعية الكفاح المسلح الذي يخوضه شعب ناميبيا ضد الاحتلال الاجنبي لبلاده.

* قرار رقم ٣١١١ (د - ٢٨) في ١٩٧٣/١٢/١٢ الذي يعترف بسوابو ممثلا شرعيا لشعب ناميبيا ، ثم صدر قرار آخر في العام (١٩٧٦) يؤكد على وحدانية تمثيل سوابو للشعب الناميبي مع تاييد الكفاح المسلح لشعب ناميبيا بقيادة سوابو من اجل حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني، وقد دعا ذات القرار سوابو الى المشاركة بصفة مراقب في اعمال ودورات الجمعية العامة، وفي كل المؤتمرات التي تعقد تحت اشرافها.

كما اتخذ مجلس الامن قرارات مماثلة لعل من اهمها:

* قرار رقم ٢٦٤ في ٢٠ آذار ١٩٦٩ الذي اعتبر استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا عملا غير مشروع ويتعارض مع ميثاق الامم المتحدة وقراراتها.

* قرار رقم ٢٦٩ في ١٢ اب ١٩٦٩ الذي يعترف "بشرعية نضال" شعب ناميبيا ضد الوجود غير الشرعي لسلطات جنوب افريقيا في الاقليم.

* قرار رقم ٢٧٦ في ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٠ والذي يؤكد على حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال.

* مجموعة قرارات بشان فرض حظر اجباري على بيع السلاح لجنوب افريقيا ، واعتبار تزويدها بالسلاح عملا يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين، بالاضافة الى قرارات اخرى رسمت مسار التسوية الدولية للمشكلة الناميبية وفق التوجهات التالية:

- تمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال (القرار رقم ٣٠٩ في ١٩٧٢/٢/٤.

- تمكين شعب ناميبيا من تقرير مستقبله بحرية عن طريق اجراء انتخابات حرة تحت اشراف الامم المتحدة في الاقليم ، يسبقها وجود للامم المتحده في الاقليم حتى يتمكن شعب ناميبيا من تنظيم نفسه سياسيا للمشاركة في هذه الانتخابات القرار رقم (٣٨٥ - في ١٩٧٦/١/٣٠).

- الافراج عن كافة المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح بعودة اللاجئين الناميبيين الى وطنهم ووقف كافة الاعمال العسكرية ، وتحديد مواقع تمركز قوات جنوب افريقيا وسوابو، ثم اجراء انتخابات تحت اشراف وادارة الامم المتحدة، (القرار رقم ٤٣١ - ١٩٨٧/٧/٢٧).

- ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لناميبيا من خلال رفض ضم جنوب افريقيا لخليج والفس، والتاكيد على ضرورة اعادة دمجه الى اقليم ناميبيا (القرار رقم ٤٣٢. في ١٩٧٨/٧/٢٧).

- القرار رقم ٤٣٥ الصادر في ١٩٧٨/٩/٢٩ الذي وضع الصياغة النهائية لخطة التسوية الدولية ، والذي ينص على:

- تشكيل مجموعة الامم المتحدة للمساعدة الانتقالية تتكون من عنصرين (مدني - عسكري). تتجه الى الاقليم ، تحت اشراف الممثل الخاص للامم المتحدة، كي تتولى تهيئة الظروف المناسبة لعقد انتخابات حرة تحت اشراف وادارة الامم المتحدة بهدف تشكيل "جمعية تاميسية" تتولى وضع دستور استقلال ناميبيا.

في ضوء ما تقدم يتضح ما يلي:

اولا)- اهتمت الجمعية العامة بالمشكلة الناميبية منذ نشاتها وتحديدا في العام ١٩٤٦، فيما تناولها مجلس الامن الدولي بعد ١٣ سنة وذلك اثر قيام الجمعية العامة للامم المتحدة بانهاء عملية انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا، خاصة بعد اندلاع الكفاح المسلح في العام ١٩٦٦ وتصاعده على يد قوات سوابو وكذلك استجابة لضغوط المجتمع الدولي.

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا السياق ان كلا من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة قد لجات الى استخدام الفيتو على التوالي، وغير مرة ، بشان مشاريع قرارات تطالب بحظر بيع السلاح لجنوب افريقيا، وبفرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ثم جاء الفيتو الاميركي ليقضي على مشروع قرار يدين بشدة غزو قوات جنوب افريقيا لانغولا، واحتلالها اللامشروع لناميبيا . ثم جاء امتناع واشنطن عن التصويت على مشروع قرار يرفض اصرار حكومة جنوب افريقيا على الربط بين تسوية المشكلة الناميبية وانسحاب القوات الكوبية من انغولا تعبيرا عن اتجاه واشنطن الى الاستفراد بعملية التسوية، خارج مجموعة الاتصال الغربية التي هي عضو فها، وبمناى عن خطة التسوية الدولية.

ثانيا)- اذا كانت الجمعية العامة للامم المتحدة قد انتهت الى الاعتراف بشرعية الكفاح المسلح الذي يشنه شعب ناميبيا ضد احتلال جنوب افريقيا لاراضيه، وانتهت ايضا الى الاعتراف بسوابو كممثل شرعي ووحيد لشعب ناميبيا ، فانه من اللافت للنظر ان مجلس الامن قد توقف عند حد الاعتراف "بشرعية نضال" شعب ناميبيا ضد الوجود غير الشرعي لسلطات جنوب افريقيا في الاقليم ، وحقه في تقرير المصير والاستقلال، ولم يذهب الى ما هو ابعد من ذلك فهو لم يعترف بشرعية الكفاح المسلح كما لم يعترف بسوابو كممثل شرعي وحيد للشعب النامبيي.

ثالثا)- في قرارها رقم ١٧٠٤ (د - ١٦) في ١٩٦١/١٢/٢٩ والمتعلق بانشاء اللجنة الخاصة لجنوب غرب افريقيا وضعت الجمعية العامة الخطوط العريضة والاولى لخطة التسوية الدولية . وهي:

ا - جلاء قوات نظام جنوب افريقيا عن التراب الوطني الناميبي.

ب - اطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين وعودة اللاجئين والمنفيين الناميبيين الى بلادهم.

ح - الغاء قوانين الابارتيد.

د - الاعداد لاستقلال ناميبيا، بعد اجراء انتخابات عامة تحت اشراف وادارة الامم المتحدة.

وقد جاءت قرارت مجلس الامن اللاحقه تاكيدا على هذه الخطة. انسجاما مع حقيقة مسؤولية التنظيم الدولي (الجمعية العامة + مجلس الامن) عن المشكلة الناميبية وضرورة معالجتها وايجاد تسوية لها تضمن حق الشعب الناميبي في الحرية والاستقلال. ■

وحيث ان الوصول الى تحقيق هذه الحاله يحتاج الى سنوات، فان المحاوله الامريكية لضمان امن وسلامة وتفوق الكيان الصهيوني تنطلق من تخليصه، اولا من الخطر الاستراتيجي المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، والانتفاضة الشعبية المباركه. وثانيا نزع صاعق الرعب المتمثل في القدرة العسكرية العراقية.. علما بان كل ترسانة الولايات المتحده التقليدية والنووية هي دائما في خدمة الكيان الصهيوني. وعليه فان وزير خارجية الكيان الصهيوني ديفيد ليفي سيجد امامه مشروعين للمؤتمر الدولي اولهما مشروع المؤتمر الدولي للسلام. وثانيهما مشروع المؤتمر الدولي للسلاح..

والمشروع الثاني يتعلق بعقد مؤتمر اقليمي يبحث في قضية الاشراف على الاسلحة غير التقليدية والصواريخ ومراقبتها. ويعتقد المحلل الاستراتيجي العسكري الصهيوني ، زئيف شيف (ان ما يميز هذا الاقتراح هو: ان مؤتمرا كهذا يحضر له قبل تحقيق السلام بين اسرائيل والدول العربية، اذن سيكون لزاما على اسرائيل ان تواجه قريبا المسالة الجديدة تماما والتي تشتمل على مخاطر ليست بالقليله . ولكن تشتمل على فرص طيبه ايضا).

ان اهم الفرص الطيبه التي يراها الصهاينه في هذا الاقتراح هو استخدامه بوابة عبور الى مؤتمر دولي للسلام على انقاض منظمة التحرير الفلسطينية. وان مصر ستلعب دورا هاما في جلب ممثلي سوريا والعراق. وان الاردن سيساعد مصر على اقناع صدام حسين بالمشاركه رغم عدم الحاجة لضم مسالة للسلام الكيماوي للسلام النووي بصورة اوتوماتيكية. ولذلك يقترح المصريون لجنتين منفصلتين . واحدة للاشراف على الاسلحة الكيماوية ومراقبتها والثانية للاسلحة النووية وهذا بناء على ما كشفت عنه مصادر امريكية اشار اليها زئيف شيف في مقاله في هآرتس يوم ١٩٩٠/٢/٢٧ . وقد اشارت تلك المصادر انه الى جانب بحث هذا الموضوع مع اسامه الباز فقد تم بحثه مع مساعد وزير الخارجيه السوفيتية لشؤون الشرق الاوسط السيد جينادي تراسوف خلال زيارته الآخيرة لامريكا .

وتكمن المخاطر التي يحسب الصهاينه حسابها في كون (احد العناصر الاساسية التي يقوم عليها الاقتراح المصري يتمثل في الغاء .. افضلية اسرائيل، اي اضعاف قوة الردع الاسرئيلي) ولكن هذه المخاطر يمكن تجاوزها عمليا بالاعتماد على الحليف الاستراتيجي المتمثل في الولايات المتحدة الامريكية. ولكن الاغراء الحقيقي المطروح امام الصهاينة هو ان المؤتمر الدولي للسلاح (هو مؤتمر اقليمي يشارك فيه ممثلو الدول فقط، وبكلمات أخرى ليس مكيده تهدف ادخال م.ت.ف. من الباب الخلفي).

ويعتقد الامريكان ان الخوف الاقليمي للدول العربية، كل على حده، سيلزمها واحدة تلو أخرى باجراء مباحثات خاصة ومباشرة مع الكيان الصهيوني. بهذا ينتشر كامب ديفيد في المنطقة انتشار النار في الهشيم، ماسحا بذلك اثار منظمة التحرير الفلسطينية وما جسدته من ارادة وهوية نضالية للشعب الفلسطيني. ويبدو ان سياسة الرقص على الحبال التي استهواها الامريكان، واعطت نتائجها في كامب ديفيد على يد السادات، تحاول ان تفرض وجودها من جديد. ولكن العيب الكبير في ساسة البيت الابيض هو عدم اهتمامهم بقراءة التاريخ، واعتمادهم على برامج كمبيوترية لا تحمل وحدة علاجها المركزية اسم فلسطين الشعب او فلسطين الارض. ولذلك فانها لا تتعامل مع الواقع وانما مع الاماني. وعليه فان واقع الشعب الفلسطيني وما تجسده الانتفاضه العظيمة المتصاعدة داخل الارض المحتله يشكل عقبة حقيقية امام كل محاولات الرقص على الحبال المتارجحة بين المؤتمر الدولي للسلام والمؤتمر الدولي للسلاح . فمنظمة التحرير الفلسطينية اصبحت حقيقه متجسدة في الضمير الفلسطيني والعربي والاسلامي والانساني. ولن تستطيع كل محاولات اللف والدوران ان تتجاوز هذه الحقيقه.

ان ارادة شعبنا الفلسطيني الذي رفع شعار الحرية والاستقلال ودحر الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. واكد في كل المناسبات ان الشعب هو المنظمة وان المنظمة هي الشعب. وان مقولة الصهاينة المخادعة ان فلسطين ارض بلا شعب يحاول الامريكان استكمالها بان فلسطين ارض بلا منظمة.. ولكن ارادة شعب فلسطين وانتفاضته المباركه العارمه تعطي كل يوم الجواب على ارض الواقع لتؤكد ان فلسطين ارض الخلود وأن شعبها حر لا يموت.

وانها لثورة حتى النصر



الصفحة الأخيرة

٢٣ يوليو

يمتد الحصار من الفالوجة الى القاهرة

ويقول جمال عبد الناصر في كتاب فلسفة الثوره : " كنت مقتنعا في اعماقي بان القتال في فلسطين ، ليس قتالا في ارض غريبة ، وهو ليس انسياقا وراء عاطفة . وانما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس"

لقد كانت فلسطين عبر العصور درع مصر وساحة حمايتها . والدرع قادر على صد كيد الاعداء وسهامهم ولكنه عاجز على مواجهة سرطان الذات . مواجهة السوس الذي ينخر في عظام الجسد فيعيا على الاتشاح بدرع الوقاية . ويسقط طريحا تحت اعباء حماية الذات .

في ٢٣ يوليو كان جمال عبد الناصر يرفع لواء الجهاد الاكبر وهو يتذكر كلمات قالها احمد عبد العزيز، وهو على شرفة الاستشهاد لكمال الدين حسين . "اسمع ياكمال .... ان ميدان الجهاد الاكبر هو في مصر"

كان حد النيل في عقل جمال عبد الناصر يمتد الى عين جالوت والى حطين . وكان دعاة العزلة يجففون الخير ويغرقون في مستنقع الوحل .

ويوم ارادوا تجريد عبد الناصر من فكرة درعه الفلسطيني رفض الاستسلام . رفض التراجع عن حدود التاريخ الى حدود الوهم . وجمعوا في حزيران عليه من الداخل والخارج ماتنوء عن حمله الجبال .. وظنوه سقط ... فاذا بشعب مصر العظيم ينتفض في ٩ ، ١٠ حزيران ساحقا اعداء الذات . واذا بالدرع الفلسطيني متشحا باناشيد الشهادة ومضمخا بعطر الزيتون المقدس، وتفتح عاصفته بوابة الاهل فيرتفع صوت عبد الناصر مناديا : يا آل فتح ...اشعلوها ولو بعود كبريت.....

وكانت الانطلاقة الثانية ... وكانت الكرامة .... وكان عبد الناصر يردد دائما متمسكا بدرعه الاستراتيجي " المقاومة الفلسطينية انبل ظاهرة في هذا العصر ... وان الثورة الفلسطينية وجدت لتبقى ... " .

ولان الثورة الفلسطينية تجاوزت دور الدرع الوقائي الى دور الهجوم النضالي فان الاخ ابو عمار يردد ويزيد "الثورة الفلسطينية وجدت لتبقى .... ووجدت لتنتصر". ■

- الاتصالات والمراسلات :

فاكسميل ٧٦٧٥٩٩

- البريد الخاص : ص.ب ١٨ - ١٠٨٠ - الجمهورية التونسية.